



الدور الإقليمي السعودي في الشرق الأوسط ٢٠١٥-٢٠٢٣

أ. هاجر حمدي حجازي

المعيدة بقسم العلوم السياسية و الإدارة العامة

كلية التجارة- جامعة أسيوط

Hagerhamdy@aun.edu.eg

أ.د. منير محمود بدوي

أ.د. إسماعيل صبري مقلد

أستاذ بقسم العلوم السياسية وعميد كلية التجارة الأسبق بجامعة أسيوط
أستاذ بقسم العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية الأسبق بجامعة أسيوط

المجلة العلمية

كلية التجارة – جامعة أسيوط

العدد الثاني والثمانون – ديسمبر ٢٠٢٤م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

حجازي، هاجر حمدي، مقلد، إسماعيل صبري، بدوي، منير محمود (٢٠٢٤)،
الدور الإقليمي السعودي في الشرق الأوسط ٢٠١٥-٢٠٢٣، المجلة العلمية لكلية
التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٨٢، ٤٠٥-٤٣٧.

رابط المجلة: <https://sjcf.journals.ekb.eg/>

الدور الإقليمي السعودي في الشرق الأوسط ٢٠١٥-٢٠٢٣

أ. هاجر حمدي حجازي

أ.د. إسماعيل صبري مقلد ، أ.د. منير محمود بدوي

المستخلص:

تتناول الدراسة ملامح الدور الإقليمي السعودي منذ تولي الملك سلمان مقاليد الحكم في ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٣، في ظل ظروف تاريخية دولية وإقليمية استثنائية تشهد اضطرابات وتحولات عميقة متلاحقة وسريعة بدأت منذ أحداث الربيع العربي ٢٠١٠-٢٠١١ في الشرق الأوسط؛ إنجرفت معها المنطقة إلى مرحلة غير مسبوقه من مظاهر التفكك والتجزئة هددت معها الأمن القومي العربي برمته و الأمن الوطني السعودي تباعا؛ مما فرض على المملكة التعامل مع تداعياتها بشكل يتناسب مع مدى خطورتها. تناقش الدراسة المحددات الأساسية للدور الإقليمي للمملكة في منطقة الشرق الأوسط، و تحليل الأحداث التي وقعت بعدها، والتي أدت إلى تآكل الهوامش الأمنية لها، وأخيراً الاستنتاجات التي أثّرت بشأن التهديدات والمخاطر والسياسات التي تبنتها في مواجهة السيناريوهات المعقدة التي انطلقت بعد الأزمات الإقليمية المختلفة. تكمن أهمية الدراسة من ارتباطها بواحدة من أهم الدول المحورية في الشرق الأوسط، والتي تواجه تحديات أمنية خطيرة في ظل بيئة أمنية مضطربة، تؤثر بشكل كبير على كافة الأبعاد والتفاعلات الإستراتيجية بالمنطقة.

خلصت الدراسة إلى أن الدور الإقليمي السعودي في ظل إدارة الملك سلمان كان أكثر حضوراً من ذي قبل في مجالاته الحيوية المختلفة خليجياً، وعربياً، وإقليمياً وأكثر تكيفاً ومواكبة للأزمات والتغيرات الإقليمية وكان من بعض نتائج الأداء السياسي والدبلوماسي الجديد للدور السعودي تنويع مصادر قوة المملكة العربية السعودية، وعلاقتها الخارجية؛ مما يكون له أكبر الأثر في تأكيد تأثير المملكة في حركتها الدولية.

الكلمات المفتاحية: الدور الإقليمي السعودي، رؤية السعودية ٢٠٣٠، القوة الذكية.

The Saudi Regional Role in the Middle East 2015-2023

Miss. HagerHamdyHijazi

Hagerhamdy@aun.edu.eg

Prof. Dr.Ismail Sabry Maklad · Prof. Dr.Mounir Mahmoud

Abstract:

The study deals with the features of the Saudi regional role since King Salman took over the reins of power in 2015 until 2023, in light of exceptional international and regional historical circumstances that are witnessing deep, successive and rapid disturbances and transformations that began since the events of the Arab Spring 2010-2011 in the Middle East, with which the region drifted into an unprecedented stage of manifestations. Disintegration and fragmentation threatened with it the entire Arab national security and the Saudi national security, respectively, which forced the Kingdom to deal with its repercussions in a manner commensurate with the extent of its seriousness. The study discusses the basic determinants of the Kingdom's regional role in the Middle East region; Finally, the conclusions raised about the threats, risks and policies it adopted in the face of complex scenarios that emerged after the various regional crises. Great on all dimensions and strategic interactions in the region.

The study concluded that the Saudi regional role under the administration of King Salman was more present than before in its various vital fields, Gulf, Arab, and regional, and more adaptive and coping with regional crises and changes.

Keywords: Saudi regional role, Saudi Vision 2030, smart power.

المقدمة:

في ٢٣ يناير ٢٠١٥، تم تنصيب سلمان بن عبد العزيز، نجل مؤسس مملكة عبد العزيز بن سعود، سابع ملك للمملكة العربية السعودية. وكان من أولى قراراته تعيين نجله محمد بن سلمان وزيراً للدفاع وأميناً عاماً للديوان الملكي ثم لاحقاً ولياً للعهد في ٢١ يونيو ٢٠١٧. في غضون بضعة أشهر، سيحمل الأمير الشاب مسؤوليات سياسية هائلة. منذ ذلك الحين، اتسمت السياسة الخارجية للنظام الملكي السعودي بسلسلة من التغييرات التي روج لها مباشرة رئيس الدولة وولي عهده؛ بهدف تنشيط الدور الدولي للبلاد والحفاظ على مصالحها الرئيسية خاصة في الشرق الأوسط. تهتم الدراسة بإبراز محددات ومعالم هذا الدور من ٢٠١٥- حتى ٢٠٢٣، وكذا منظومة السياسات التي كانت داعمة له خلال هذه الفترة.

١. موضوع الدراسة:

يتناول موضوع الدراسة الأسباب الدافعة لقيام المملكة العربية السعودية بتنشيط دورها الدولي خاصة في منطقة الشرق الوسط خلال عهد الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، وكذلك الكيفية التي انتهجتها السعودية لتعزيز مكانتها الدولية وذلك في ضوء حدود ومجال الدراسة كالاتي:

- أ. الإطار الزمني: منذ تولي إدارة الملك سلمان بن عبد العزيز سدة الحكم من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٣ مع التركيز على الفترة الأولى لإدراته، وأهم التحولات التي طرأت على مخرجات السياسة الخارجية للسعودية خلالها.
- ب. الإطار المكاني: المملكة العربية السعودية، و مجالاتها الحيوية في الشرق الأوسط.

٢. مشكلة الدراسة:

تستهدف الدراسة الإجابة على سؤالها الرئيس حول ما هية الأسباب التي دفعت المملكة للقيام بتنشيط دورها الإقليمي في الشرق الأوسط، والكيفية التي انتهجتها؛ لتعزيز مكانتها الدولية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية:

- أ. ماهية المحددات التي تشكل منظور السعودية الاستراتيجية تجاه الشرق الأوسط؟
- ب. ماهية ملامح الإستراتيجية الإقليمية السعودية خلال عهد الملك سلمان؟
- ج. ماهية منظومة السياسات والآليات الداعمة للدور الإقليمي السعودي في الشرق الأوسط؟

٣. أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تقديم طرح نظري وعملي عبر نظرية الدور يسهم في فهم وتحليل دور السعودية في الحفاظ على أمنها وتجنب إضعاف موقعها المهيمن والفاعل في المنطقة من خلال تطويق الإنجرافات الإقليمية الناتجة عن تفكك النظام الإقليمي العربي بعد أحداث الربيع العربي ٢٠١١، والذي فرض عليها عليها ضرورة إعادة هندسة سياستها الخارجية حتى تتناسب مع حجم التهديدات التي انبثقت عنه خاصة وأن المملكة من جانب آخر كانت تبدو مطالبة بلعب دور قيادي عربي يعوّض غياب العراق ومصر وسورية بحكم القدرات المتوفرة لها، وذلك لموازنة تأثير القوى الإقليمية الأخرى: إيران، تركيا، إسرائيل.

٤. محاور الدراسة:

أولاً: المحددات التي تشكل المنظور الاستراتيجي السعودي تجاه الشرق الأوسط:

وفق نظرية الدور يتفاعل عدد من المحددات المتعلقة بخصائص الدولة القومية للمملكة والتي تشكل في ذاتها مرتكزات وثوابت وسلوك صانعي القرار للدولة في السياسة الخارجية - مع متغيرات بينها الإقليمية المضطربة مكونة بالأخير منظورها الاستراتيجي تجاه الشرق الأوسط يأتي في أول هذه المحددات؛ إرث الدولة من قبل أسرة آل سعود؛ فمنذ تأسيسها عام ١٩٣٢، تمكنت أسرة الملك المؤسس عبد العزيز ابن سعود من أن تسيطر على مقاليد السلطة بالحكم الوراثي وتفرض نفوذها على كافة موارد و مؤسسات الدولة (الزبيدي، ٢٠١٥: ص ٤٣-٤٤)، وعليه فإن أية دراسة جادة للسياسة الخارجية السعودية يجب أن تبدأ بالتفهم لدور وتوجه هذه الأسرة في تشكيل هذه السياسة (صادق ٢٠٢٢: ص ٣٧)، لأنها لا بد أن تشمل تطلعات واهتمامات الأسرة المالكة كما يمكن من خلال إرثها السياسي استشفاف المحددات الثابتة لها في تصورهما للنموذج الإقليمي الذي تدعمه، انطلاقاً من فرضية ترى أن الدول الكبيرة التي تتميز باستقرار نظامها السياسي لمدة تصل إلى المائة عام، وتضطلع بدور كبير في محيطها، يمكن أن يقرأ سلوكها السياسي الخارجي جيداً.

ووفقاً لذلك تعود أهم العلامات التي شكلت توجه النخبة السياسية السعودية داخلياً وخارجياً، ومن ثم تشكيل أهدافها التي تبلورت تاريخياً في السعي من أجل تحقيق الأمن على المستوى الداخلي والخارجي إلى خبرة تأسيس الدولة السعودية، والتي نشأت نتيجة حرب توحيد داخلية امتصت ووطنت قبائلها بعد مئات السنين من الصراعات والانقسامات الأهلية، فكانت أول تجربة توحيد سياسية في الجزيرة العربية، في مسار يشبه ما كان عليه تأسيس الدول القومية في أوروبا (للمزيد إسماعيل ٢٠١٠: ص ١٤-٣١). هذه السردية التاريخية يتم تأكيدها مراراً من القادة السعوديين، بمن فيهم الأمير

محمد بن سلمان الذي أكد ذلك في حديثه مع مجلة أتلانتيك (Goldberg,2018). وتركيز السردية السعودية على فضيلة السلطة المركزية المفردة، يعطي مؤشراً على درجة الأولوية التي يحتلها تماسك وسلامة الدولة وأهمية استمرار الحكم في أسرة آل سعود في تصور النخبة السعودية للعالم. هذا الاتجاه المحافظ يغرس في السياسة السعودية الخارجية انعدام ثقة عميق بالفاعلين من غير الدول، الذين يعملون بالتوازي مع الدولة في أداء وظائفها. (منقرة ٢٠١٩: ص ٦)

كما تعزز هذا التصور عبر تاريخ الدولة السعودية، بعد أن تحقق التوحيد في العهد الثالث للدولة السعودية مع الملك عبد العزيز؛ حيث دخلت الدولة صراعاً مع قوى محلية متمثلة بحركة الإخوان، وهم بدو منغلَقون استقرروا حديثاً، وقوى كان لها دور حاسم في حرب ابن سعود التوحيدية. الإخوان تحولوا ضد دولة ابن سعود الصاعدة، وبشكل أساس كانوا ضد المفهوم الصارم للحدود بين الدول، والذي يتميز به مفهوم السيادة الحديث؛ إذ رفضت الجماعات المتمردة عدم تجاوز غاراتها الحدود الشمالية الحديثة التي تم الاتفاق عليها بين ابن سعود والبريطانيين، وكانت الهزيمة الساحقة للإخوان علامة بارزة على أن الدولة تحولت بشكل كبير من قبائل صحراوية لا مركزية، إلى بنية أكثر مركزية لدولة قومية. كما تعزز هذا التصور من خلال تمرد جهيمان العتيبي وحركته المسلحة في السبعينيات، وهو التمرد الذي صدم النخبة السياسية، وتعزز أيضاً خلال الصراع مع حركة الصحة والقاعدة خلال العقود الثلاثة الماضية، وتتمحور خلفيات هذه الصراعات حول الدولة وسلطتها المركزية والمفردة في أسرة آل سعود وشرعيتهم، ولطالما وجدت الدولة السعودية نفسها مهددة من مجموعات تحت الدولة كانت تتسامح معها في البداية أو حتى تتقبلها، وفي جميع هذه الحالات فإن المجموعات والفاعلين تحت الدولة سرعان ما يغيرون مسارهم ويتحدوا الدولة؛ سواء كان تحدياً مسلحاً وعنيفاً، أو مجرد تحدٍّ أيديولوجي. (للمزيد شتاينبرغ ٢٠١٣: ص ٢٤-٨٠)

هذا التصور القادم من تجربة التأسيس وذاكرة الدولة تجاه القوى من غير الدولة، يجعل الحفاظ على مركزية الدولة ووحدتها مكوناً أساسياً من مكونات المنظور السعودي للأمن في المنطقة، وهو ما يفسر السبب في أن السياسة السعودية الخارجية تنحى إلى أن تكون في تعارض مع مصالح الفاعلين والمجموعات من غير الدول، لما يمكن أن تشكله من أخطار محتملة لأساس سلطة ومشروعية نظامها السياسي وقيلها أمن الدولة القومي لذلك انخرطت السعودية في مواجهة مع القوى الثورية والعبارة لحدود الدولة خلال العقود الأخيرة؛ بدءاً بالحركات اليسارية والقومية، إلى الحركات الإسلامية. (منقرة مرجع سابق: ص ٦؛ شتاينبرغ، مرجع سابق: ص ٢٤-٨٠)

يتعلق بالمحدد السابق محدد آخر يؤثر بدوره على توجه السياسة الخارجية للمملكة نحو المنطقة وهو موقعها الجغرافي في قلب وعمق العالم العربي والإسلامي؛ حيث تقع السعودية جغرافياً بالتحديد في شبه الجزيرة العربية جنوب غربي قارة آسيا يحدها من الشمال الأردن، العراق، الكويت، ومن الجنوب اليمن، ومن الشرق الخليج العربي، وقطر، والإمارات العربية، وعمان، ومن الغرب البحر الأحمر. (الجيشي ٢٠١٥: ص ٢٠١) كما تقع أراضيها وشواطئها على أهم المضائق والخلجان المائية في العالم وهي: البحر الأحمر والذي أصبح بفتح قناة السويس ممر الاتصال بينهما وبين أوروبا، الخليج العربي، خليج العقبة، مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، وهي الشرايين الحيوية لها ولمعظم دول العالم، والتي على الرغم مما يمكن أن تفرضه عليها من أعباء جسيمة تتمثل في ضرورة الإشراف عليها وحمايتها أمام كل من يحاول بسط هيمنته عليها سواء كان من القوي المحلية أو الدولية فإن المملكة وفي المقابل لا تقع بجوار دول كبيرة وقوية بصيغة أخرى يصعب التهامها من قبل الدول المجاورة بسبب عمقها الاستراتيجي الكبير الذي يتيح لها كبر مساحتها التي تبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ كم ٢ تقريباً حيث تغطي ما يزيد عن ٧٠% من أراضي شبه الجزيرة العربية كما تعد ثاني دولة عربية في المساحة بعد الجزائر (المولد ١٩٨٦: ص ١٨) فضلاً عن أنها ومن جانب آخر محاطة بدول عربية ترتبط معها تاريخياً وحضارياً، وتتشابه معظمها مع تركيبها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مما يمكن أن يعمق من أواصر الأخوة، ويزيد من علاقات حسن الجوار والعمل المشترك في شتى المجالات، وهو ما يكسبها بعداً أمنياً يمكن أن يسهم بإضافة المزيد إلى قوتها.

بالتالي هذا الموقع وإن كان يضعها نظرياً في وضع جيواستراتيجي مهم ومؤثر في كل حدث مفصلي في المنطقة إلا أنه في المقابل أيضاً يجعلها تتأثر كذلك بكل ما يحدث في المنطقة؛ ليتكون على إثر ذلك علاقة قوية بين الوضع المحيط بها والاستقرار الداخلي للمملكة؛ إذ إن عدم الاستقرار في محيطها الخارجي يمكن أن يؤثر على العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي بحيث يشكل تهديداً لشرعية وبقاء نظامها ووحدة وتماسك الدولة؛ لذلك يصبح من الضروري بالنسبة لها أن تحقق السيطرة والأمن على المستوى المحلي والمجال الإسلامي الخارجي (نونمان ٢٠١٣: ص ٣٦٤؛ شديد ٢٠٢٠: ص ١٦)؛ لذلك توجه الحكومة السعودية سياستها الخارجية لتعزيز الوضع الراهن الذي تلعب فيه دوراً مركزياً ويكون النظام الإقليمي فيه منسجماً مع مصالحها بصيغة أخرى تعرض الرياض في سياستها الخارجية دوراً يعارض أي قوى تدعو إلى مراجعة الوضع الراهن؛ حيث يعد ضمان الوضع الراهن أمراً ضرورياً ليس فقط لتأمين القيادة الإقليمية للسعودية، ولكن أيضاً لأنظمتها السياسية والاقتصادية.

إذ يشكل التشريع الإسلامي والهوية العربية الإسلامية للدولة ووضعها الاقتصادي كما الجيوسياسي مقاربات قوة المملكة على الصعيد المحلي والإقليمي وصلاتها الرابطة بالمنطقة. إذ أدت حقيقة احتضان المملكة للأماكن المقدسة الإسلامية إلي استشعار المملكة لدورها التاريخي والرمزي كمهبط للوحي، وكحامية للمقدسات ومنطق العروبة وبالتالي تكون لديها الشعور بالمسؤولية تجاه الدول الإسلامية وقضاياها. دعم ذلك ارتباط قيام المملكة كمشروع سياسي بالحركة الدينية الوهابية للشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد أن قام الأمير محمد بن سعود بتبنيها عام ١٧٤٤م؛ دعماً كبيراً للدولة السعودية في مراحلها المختلفة وإلي عون الدولة على معارضيها وأعدائها داخليا وخارجيا ومنه عدّ الإسلام بما يعينه من رموز سلوكية وفكرية وقيمية المحتوي الفلسفي والفكري الذي يحدد ديناميات العملية السياسية السعودية على المستوى الخارجي. (زرنيذ ٢٠١٨: ص ١١٦-١١٧) من ثم فقدان الصدارة في هذه المساحات يعني فراغاً في محتوى الشرعية، السياسية لقيادة المملكة داخليا وخارجيا.

كذلك من الركائز الأساسية الأخرى للمملكة ما يتعلق بمركزها الاقتصادي والمالي الإقليمي؛ إذ تعد السعودية إحدى الدول الرائدة التي تقف في صدارة خريطة أهم الدول النفطية العالمية من حيث الإنتاج والاحتياطي؛ ليمنحها ثقلاً اقتصادياً خاصاً وأهمية كبيرة في الأسواق الإقليمية والدولية؛ فالسعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم ولديها أضخم بنية تحتية، وأكبر قدرة إنتاجية مستديمة في العالم بما يقدر بنحو ١٢,٥ مليون برميل يوميا، ولديها كذلك أكبر احتياطي في العالم من الطاقة الإنتاجية الفائضة يقدر بنحو ٢,٥ مليون برميل يوميا أو نحو ٧٠% من الطاقة الإنتاجية غير المستخدمة في العالم، ويمثل الاقتصاد السعودي على سبيل المثال ما يزيد على ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الوسط، ويمثل سوق الأسهم السعودي أكثر من ٥٠% من إجمالي القيمة السوقية للأسهم في منطقة الشرق الأوسط، وتوجد خمس شركات سعودية مدرجة في السوق ضمن أكبر عشر شركات في المنطقة تأتي في مقدمتها أضخم تكتلين لشركتين سعوديتين هما أرامكو وسابك أما مؤسسة النقد السعودي (ساما) أو البنك المركزي في المملكة فهي ثالث أكبر مؤسسة نقدية في العالم تملك احتياطات نقد أجنبية تدير منها نحو ٨٥٠ مليار دولار وأرصدة مالية إضافية أخرى تبلغ نحو ٥٠٠ مليار دولار في متناول القطاع الخاص أخيرا وليس أخرا هناك أرامكو السعودية وهي شركة النفط الوطنية في المملكة. (نشرة لمركز الملك فيصل للبحوث: ٢٠١٣، ص ٧) لتحتل المملكة وفق تلك المكانة، والمرتبة الثالثة والعشرين ضمن الاقتصاديات الخمسة والعشرين الأكبر عالميا، والمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (للمزيد شريف ٢٠١٨: ص ١٠٠؛ World Bank website؛ موقع المنصة الوطنية الموحدة للسعودية)

كما شكل دخول السعودية إلى مجموعة العشرين الدولية التي تضم الدول ذات الاقتصاد الأقوى عالمياً زيادة في الدور المؤثر الذي تقوم به المملكة في الاقتصاد العالمي، كما شكل اعترافاً بأهمية المملكة الاقتصادية ليس في الوقت الحاضر فقط، وإنما في المستقبل أيضاً كمصدر ومسعر للطاقة العالمية. (شريف، مرجع سابق: ص ١٠٠) تحفز هذه التقاليد الدينية والوضع الجيوسياسي والاقتصادي للمملكة وتقدمها كقائد طبيعي للشرق الأوسط والمجتمعات المسلمة.

من ثم من خلال هذه المرتكزات تتبلور مجموعة المصالح الوطنية للمملكة العربية السعودية التي تسعى المملكة من أجل تحقيقها وحمايتها هي: أ- الدفاع عن السيادة والوحدة والوطنية. ب- ضمان الاستقرار والنظام الداخلي. ج- حماية العقيدة الإسلامية. د- الحفاظ على سلطة الملك ونسبه. هـ - ترسيخ حضورها على الساحة الدولية. (Hernández,2019:62-67) هذه المبادئ مرتبطة بالنظام السعودي، وبالتالي فإن هشاشة أي منها تشكل خطراً حقيقياً على الدولة وقيادة حكامها.

تترجم هذه المصالح بدورها إلى مجموعة من الأهداف الإقليمية: فينتج عن الدفاع عن السيادة والوحدة الوطنية: ١- الدفاع عن الحدود. ٢- منع التدخل الخارجي. يترجم ضمان الاستقرار والنظام الداخلي إلى: ١- الحفاظ على مناطق التأثير في المحيط الإقليمي، ٢- السعي إلى الحفاظ على الوضع الراهن الملائم. حماية العقيدة الإسلامية عبر: ١- توسيع ونشر برنامجها الديني ٢- كبح جماح التيارات المعارضة. وللحفاظ على سلطة الملك ونسبه، يصبح من الضروري: ١- حماية شخصيته، ٢- شخصية أسرة آل سعود نفسها. يتضمن الاندماج وتعزيز الحضور الدولي: ١- تحقيق الريادة في الشرق الأوسط ٢- في العالم الإسلامي. (del Miño & Martínez,2019:P110)

لذلك إن تصور كيفية تأثير الأحداث في منطقة الشرق الأوسط على كل هدف من الأهداف يبرر تصرفات قيادة المملكة خارجياً، ويعد هذا العامل هو المحدد الأخير الذي تتشكل في ضوءه السياسة الخارجية السعودية، إذ تأتي استجابة الدولة الخارجية من التقاء هذه المرتكزات مع التغيرات في البيئة الإقليمية، ومنها تتحد الاستراتيجية الخارجية لها وفي هذا الإطار مثلت وأضافت التحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث الربيع العربي في الشرق الأوسط والمغرب العربي والتي أدت إلى مرحلة غير مسبوقة من مظاهر التفكك والتجزئة التي تشهدها الكثير من دول النظام. جعلت المنطقة تعيش معها تفاعلات الثورات العربية وارتداداتها على جميع الأصعدة مستويات أخرى من التعقيد إلى دوافع عدم الاستقرار القائمة مثل:

١. فشل الدولة في العالم العربي بشكل عام وانهارها تماماً في عدد من البلدان الرئيسية التي كانت تقوم بدور مؤثر في النظام الإقليمي العربي السابق لقيام ثورات الربيع

العربي في عام ٢٠١١، وتبدو ملامح فشل الدولة العربية في ثلاث ظواهر رئيسه. أولها: عجز الدولة عن حماية وحدة أراضيها ونقصان ممارسة سلطات السيادة داخل الإقليم بأكمله، وهو ما يبدو جليا في سوريا، وليبيا، واليمن، والعراق. ثانيها: عجز الدولة عن فرض القانون والنظام في كل الإقليم الذي تتكون منه الدولة، وهو ما أدى إلي انتشار ظاهرة الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمقدار يتفاوت من دولة إلي أخرى في المنطقة. ثالثها: يتعلق بانتهار الحق الحصري للدولة في ملكية السلاح، وإنشاء القوات العسكرية أو شبه العسكرية ويبدو هذا جليا في الصومال، ولبنان، والعراق، وسوريا، واليمن، وليبيا، ومصر، والجزائر، والسودان. (نوار ٢٠١٥)

٢. زيادة فاعلية ونفوذ الأدوار غير العربية في التفاعلات داخل المنطقة على حساب الدور العربي: حيث تم تهميش الدور العربي بما في ذلك أيضا جامعة الدول العربية إلي أدنى حد في التفاعلات السياسية داخل العراق، وإخضاع الدور العربي في سوريا، لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ليبيا، والقرن الأفريقي لحلف شمال الأطلسي، وإيطاليا. كما لعبت إسرائيل، وتركيا، وإيران، إلي جانب الولايات المتحدة، وحلف الأطلسي، الدور الفاعل والمؤثر في التفاعلات الإقليمية داخل منطقة الشرق الأوسط على حساب الدول العربية التي كانت تلعب دورا قياديا فيما مضى.

٣. زيادة فاعلية وقوة المنظمات والجماعات غير الحكومية المسلحة وغير المسلحة على حساب قوة الدولة الرسمية في الدول العربية بشكل عام. ونتيجة للانتهار المفاجئ والحاد الذي تعرضت له الدولة في الدول العربية التي شهدت انفجار ثورات الربيع العربي، استطاعت الجماعات غير الحكومية السياسية المنظمة أن تقوم بسرعة بعملية ملء الفراغ السياسي الناشئ عن انهيار الدولة بمكوناتها الأمنية والسياسية. ثم أدت التفاعلات السياسية اللاحقة إلي بروز القوة المنظمة للجماعات غير الحكومية المسلحة، والتي بلغت أقصى تجلياتها في ظهور قوة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) وتمدد هذا التنظيم من منطقة ظهوره الأصلية إلي مناطق الصراع السياسي الأخرى في شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية ومصر. لقد أصبحت الجماعات غير الحكومية السياسية والمسلحة لاعبا رئيسا في عملية التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. تسهم هذه الجماعات في تشكيل صورة الشرق الأوسط الجديد؛ حيث أصبحت طرفا رئيسا من أطراف الصراع التي يستحيل على أي عملية سياسية أن تتجاهلها، وخير مثال على ذلك جبهة النصرة في سوريا، وفجر الإسلام في ليبيا، وأنصار الله (الحوثيون) في اليمن. (نوار مرجع سابق).

وهي الأوضاع التي شكلت ضرراً كبيراً للكثير من الأهداف الأساسية للرؤية الاستراتيجية السعودية، والتي جعلت القادة السعوديين يدركون بسببها مدى أهمية وصعوبة الحفاظ على مركز مهيم مع مرور الوقت، وإنشاء مناطق نفوذ لتفادي التأثير والتدخل الخارجي ومواجهة كافة التهديدات الإقليمية. ولتجبر هذه الظروف العاهل السعودي الحالي الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده محمد بن سلمان على تبني عقيدة جديدة لا يشاركون فيها كثيراً النهج الذي اتبعه سلفه الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز، والتي تهدف إلى كبح تدهور القيادة الإقليمية السعودية وجعلها القطب المرجعي للعالم العربي والإسلامي وإعادة تشكيل خريطة إقليمية جديدة مباشرة.

ثانياً: ملامح الإستراتيجية الإقليمية السعودية بعد أحداث الربيع العربي:

تنقسم العلاقات الإقليمية للسعودية إلى سلسلة من المجالات وترتبط المملكة مع دول هذه المجالات بمجموعة من الثوابت والمعطيات الجغرافية، التاريخية، الدينية، الاقتصادية، الأمنية، السياسية. يأتي في المستوى الأول حسب أهميتها بالنسبة للمملكة: منطقة الخليج وتشمل أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وإيران، والعراق، واليمن، نظراً لأهميتها الحدودية والحضور القوي للولايات المتحدة الأمريكية فيها. وفي المستوى الثاني: المجال العربي، كما تشمل العلاقات مع معظم دول الشرق الأوسط. والمستوى الثالث هو العالم الإسلامي الذي يشمل جميع الأمم التي يكون للدين الإسلامي فيها وزن كبير.

وتجزئة هذه المجالات على هذا النحو إلى جانب أهداف ومصالح المملكة السابقة أمر يسمح بفهم الأولويات الرئيسة لسياستها الإقليمية؛ فلكل دائرة من تلك الدوائر مبادئ حاكمة وآليات معينة ترتكز إليها المملكة بما يخدم مصلحتها الوطنية، وإن كانت لا تخرج عن الأطر الرئيسية التي رسمتها لنفسها منذ نشأتها عام ١٩٣٢م أهمها: حُسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويُدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة، وتأدية دور فاعل وريادي في إطار المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعها بهم. (عبدالرحمن وفاطمة ٢٠١٥: ص ١٢-١٤)

بناء على ذلك؛ يؤدي فقدان دعم وصدارة المملكة في هذه المساحات إلى فقدان للنموذج الإقليمي الذي يحقق مصالحها؛ لصالح قيام نماذج إقليمية أخرى (إيرانية - تركية) منافسة لها من شأن تحقيقها تعريض كيان و أمن الدولة السعودية لمختلف التهديدات وكذا الأمن القومي العربي؛ فالسعودية - على سبيل المثال - ترى أن مصلحتها القومية تتحقق عبر دعم ذلك النموذج الإقليمي الذي تكون وحداته الأساسية دولاً قومية

ذات سيادة فوق أراضيها، وتمتع حكوماتها بسلطة مركزية قوية على أن لا تسعى الأيديولوجية التي تتبناها وحداته إلى تجاوز إطار حدود دولتها القومية لمحاولة تغيير الأوضاع القائمة ضدها، ومن ثم الدعم السعودي الثابت لهذا النموذج الإقليمي سوف يؤمن توازناً قوياً لها في النظام الإقليمي يكون من مصلحتها؛ لأنه لطالما أفضل سابقاً المشاريع التوسعية لبعض وحداته؛ كمصر في الخمسينيات والستينيات، وإيران في الثمانينيات، ثم العراق في التسعينيات، فكان توازن القوى في المنطقة من أهم الوسائل التي اختبرتها السعودية عبر تجربتها في الخمسين سنة الماضية؛ لتحقيق الاستقرار، ومواجهة أي طموحات توسعية، أو تهديدات قادمة من إحدى دول المنظومة الإقليمية. (ميسوم، ٢٠١٩: ص ٢٠٠-٢٠٥؛ منقرة، مرجع سابق: ص ٦)

هذا النموذج الإقليمي السعودي على سبيل المثال؛ لا يتناسب مع النموذج الإقليمي الذي تحاول إيران تحقيقه في المنطقة منذ أعقاب نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م من خلال سعيها لبناء نظام إسلامي لا يقتصر على إيران فقط، ولكن يمتد بزخم ثوري إلى باقي المنطقة. (عبد السلام وآخرون، ٢٠٠٦: ص ١) وهو النموذج الذي تراه المملكة لا يحقق سوى المصلحة الإيرانية فقط على حساب العرب؛ لأنه يفضل ويزدهر عندما تكون أغلب وحدات النظام الأساسية دولاً قومية ضعيفة السيادة على أراضيها، وسلطة الحكم المركزية فيها هشة، مع دور بارز لمجموعات تحت الدولة يضاهاي أو يتجاوز دور الدولة نفسها إذ ينبني هذا النموذج من بعددين الأول يتعلق بتصور النخبة السياسية الإيرانية عن نفسها والعالم؛ حيث تمزج بين فكرتين تبدوان على طرفي نقيض؛ فكرة العظمة والاستعلاء القومي، والاعتقاد بأنهم نخبة سياسية تحافظ على ميراث إمبراطوريات قديمة كانت تحكم مناطق واسعة من جنوب آسيا ووسطها وغربها، والفكرة الثانية أنهم شعب ودولة تعرضوا - وما زالوا - للاضطهاد وفقاً لتصور النخبة للتأمر من كل القوى المحيطة بهم وهو ما يعمق لديهم الشكوك وعدم الثقة بالآخرين. الرئيس الإيراني (سابقاً) حسن روحاني في خطابه في ذكرى الأربعينية للثورة لخص هذه الثنائية عندما تحدث عن الأجزاء التي تم اقتطاعها من إيران عبر قرون، من شمالها وجنوبها وغربها وشرقها، فهو هنا يستدعي شعور المجد والعظمة القومية، ويستدعي فكرة وقوع إيران ضحية للاعتداء عبر التاريخ. هذا المزج بين فكر العظمة والضحية يشكل تصور النخبة الإيرانية عن نفسها وعن العالم من حولها، وهو تصور يدفعهم إلى الاستعلاء على فكرة الدولة القومية ومحاولة تجاوزها من جهة، وعدم الثقة في النظام الإقليمي الذي يعتمد على الدول القومية من جهة أخرى، وهو تصور يدفع إيران للبحث عن حلفاء من المجموعات تحت الدول أو خارجها، حلفاء عقائديين مرتبطين بمرجعية الثورة الإيرانية الدينية يمكن الوثوق بهم، وقد تجسد ذلك في مبدأ ولاية الفقيه وهو مبدأ يقوم على تقليل وإضعاف مرجعية الدولة القومية وتصعيد دور الدين ومرجعيته، ولهذا توجد مجموعات

تحت الدولة مثل حزب الله في لبنان، وبعض فصائل الحشد الشعبي في العراق وغيرها من الدول العربية التي ترى أولوية علاقتها مع إيران على علاقتها مع الدولة التي ينتمون لها. (للمزيد؛ نجم ٢٠٢٠: ص ٥١١-٥١٨؛ منقرة، مرجع سابق: ص ١٠)

والبعد الثاني يتعلق بدوافع بنوية خاصة بالإقليم الشرق أوسطي؛ فإيران بعد هزيمة طموحها بالتوسع غرباً والهيمنة على العراق في الحرب العراقية الإيرانية، خلصت إلي أن النظام الإقليمي الذي ساد في المنتصف الأخير من القرن العشرين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية فيه فاعلاً رئيساً، لا يحقق المصالح الإيرانية في المنطقة، فقررت أن تعتمد في مواجهة هذا النظام الإقليمي على فاعلين من غير الدول ومجموعات تحت الدولة وبناء تحالف معها، مثل هذه التحالفات منحت إيران قدرات بنوية لتأسيس توازن لمواجهة التهديدات التي تتصور أنها قادمة من الدول المجاورة، ولتوسيع هيمنتها الإقليمية، وكانت التجربة الأولى تأسيس حزب الله في لبنان مستفيدة من ضعف الدولة اللبنانية في بداية الثمانينيات. (ميسوم مرجع سابق: ص ٢٠٠-٢٠٥؛ كيالي ٢٠١٦: ص ٣٥-٣٧؛ نجم ٢٠٢٠: ص ٥١١-)

و تستخدم إيران الفاعلين من غير الدول داخل بنية النظام الإقليمي لتحقيق هدفين؛ هدف قصير المدى، وذلك في حال تعرض مصالح إيران للتهديد، وهدف للهيمنة بعيد المدى بناء على ذلك فإن نموذج النظام الإقليمي الذي يخدم المصلحة الإيرانية هو النموذج الذي يسمح لإيران بتكرار تجربة حزب الله في أكثر من دولة. حيث إن أمن إيران يتعزز بوجود الدول الضعيفة، التي يمنح ضعفها الفرصة للجهات الفاعلة من غير الدول بالعمل. (للمزيد كيالي مرجع سابق: ص ٣٥-٣٧؛ منقرة مرجع سابق: ص ١١)

أما عن النموذج الإقليمي التركي فإنه يمكن القول إن الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها، قد تزايد لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلي السلطة في ٢٠٠٢، وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة. وقد عزز من هذا الاهتمام بالمنطقة الإخفاق الذي لحق بمساعيها الرامية إلي الانضمام إلي الاتحاد الأوروبي ورغبة تركيا في تعزيز عمقها الاستراتيجي على الصعيدين الإقليمي والدولي ومحاولة زيادة المناورة والمرونة لسياستها الخارجية لخلق آفاق سياسية خارجية جديدة تؤمن مصالحها بالإضافة إلي ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية؛ حيث نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة والسادسة عشرة على المستوى العالمي، من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، ليصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في

الكثير من القضايا المحورية في المنطقة سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة أو أزمة البرنامج النووي الإيراني أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة وغيرها من القضايا. (عوض ٢٠١١)

إذ طالما كانت تفخر تركيا بأن تكون نموذجًا يحتذى به في المنطقة للدول العربية لمحاكاته التي رأت في أحداث الربيع العربي و دعوة الشعوب العربية إلي الديمقراطية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية فرصة مواتية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية بالمنطقة يمكن من خلالها توفير بديل ثالث للاتجاهات السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة - الاستبداد السياسي، والنزعة الريعية، والإسلام الراديكالي (النموذج الريعي السعودي والنموذج الثيوقراطي الإيراني) والتي تعتبر كليهما نموذجين "غير ملهمين" للعرب لمحاكاته. فوفقا لها لم تتح الفرصة بعد للمنطقة العربية لإيجاد طريقة للتعايش الفعال بين الإسلام والديمقراطية، و في هذا الصدد تقوم تركيا من خلال سياسة خارجية فعالة تستند إلي منظور تاريخها السياسي العثماني باعتباره سيداً إمبراطورياً سابقاً للشرق الأوسط العربي، بإعادة إحياء الذكريات التاريخية للتدخل التركي في المنطقة، فنقدم تأثيراً داعماً للأحزاب والجهات الإقليمية الإسلامية الفاعلة والمتناغمة مع أهدافها؛ لكسب النفوذ والعمق السياسي، بالإضافة إلي محاولة الوصول الاقتصادي إلي الأسواق العربية... الخ. في صورة شريك في التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط، و استخدم "الاعتماد الاقتصادي المتبادل" مع دولها العربية لجلب القوة الناعمة لها في المنطقة. و ليعمل بذلك "النموذج التركي" على تحويل التصورات العربية لتركيا من "دولة عسكرية"، بكل ميراثها الإمبراطوري السلبي، إلي "دولة تجارية"، و مركز إقليمي حديث للإنتاجية الاقتصادية. (Ennis& Momani,2013:p1128-1130)

بيد أيضاً، و تزامناً مع أحداث الربيع العربي وما نتج عنها من توترات إقليمية، شهدت تركيا انعطافاً في أدوات سياستها الخارجية إزاء الشرق الأوسط ودول الجوار، والتحول إلي إستراتيجية القوة الصلبة، المتمحورة حول التدخلات العسكرية،واقحام المشاكل الأمر الذي كان موضع لغز بالنسبة للعالم أجمع، لاتخاذها مسلكاً تصارُعياً صدامياً،تبلور من خلال تصاعد الخلافات، والمناخ التزمّتي مع الدول الصديقة والجارة،كان منها السعودية، حيث شنت سياسة تركيا الخارجية الجديدة حملات صدامية على السعودية بسبب تأكيد السعودية على الطابع الإرهابي لجماعة الإخوان المسلمين الصاعدة، التي كانت تركيا ترعاها وتمولها، باعتبارها نافذة إستراتيجية؛ لتبسط هيمنتها على العالم الإسلامي، وشنّ حملات تشويه ضد السعودية عن طريق حرب إعلامية مارستها تركيا على السعودية بعد مقتل الصحفي "جمال خاشقجي" وقيامها بتأجيج العالم عليها (سماحة، ٢٠٢٢)

هذه الأمور كانت تدفع كبار قادة السعودية ممثلة خاصة في إدارة الملك سلمان؛ لاعتبار الوضع الإقليمي الراهن بعد الربيع العربي قد انها وأن هذا التدهور يمثل تهديدا خطيرا لمصالحها الوطنية، وأن المنطقة في مرحلة إعادة هيكلة (Hippler,2013:pp 33-40) وأن الجهات الفاعلة المختلفة في المنطقة تعمل على إعادة توجيه جهودها واهتمامها، من أجل التأثير على مستقبل الأحداث؛ لأنه يبدو من غير المحتمل أن يتمتع اللاعبين الخارجيون مثل: الولايات المتحدة أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي أو الصين برغبة و بسلطة سياسية كافية لتحديد النتيجة النهائية للنظام الإقليمي، على الرغم من أنه لا يزال لديهم بعض التأثير. (del Miño & Martínez, Op.Cit:P113) وبهذا المعنى، فإن الفاعلين في المنطقة هم الذين يصممون مستقبلهم بأنفسهم لذلك يصبح على المملكة تجنب إضعاف موقعها المهيمن والفاعل من جانب كما تبدو من جانب آخر مطالبة بلعب دور قيادي عربي يعوّض غياب العراق ومصر وسورية بحكم القدرات (الموارد المالية، والثقل الأيديولوجي، والاستقرار السياسي، والدعم الدولي) المتوفرة لها، وذلك لموازنة تأثير القوى الإقليمية الأخرى: إيران، تركيا، إسرائيل. (الهباس ٢٠١١)

و لتقرر المملكة بذلك تطوير استراتيجية تسمح بتكثيف الأهداف الوطنية مع ساحة محلية أكثر تشنجا ولا يمكن التنبؤ بها، خاصة وأن الردود التي كانت مقدمة من قبل الإدارة السابقة للملك عبد الله على هذه التوترات و التشنجات كانت وفق الإدارة الجديدة غير كافية، أصبحت معها المملكة في حاجة إلي اتخاذ مبادرات جديدة تعيد تقييم وضعها المهيمن لتتبنى القيادة السعودية الجديدة استراتيجية إقليمية قائمة على (del Miño & Martínez Op.Cit:P110):

- أ. رغبة السعودية في الحفاظ على مكانتها المهيمنة والسيطرة على الضرر و ضمان خريطة إقليمية تتماشى مع المصالح السعودية.
- ب. التزام هذه الاستراتيجية الإقليمية بقيادة أكثر استباقية وقوة ونشاط، باعتبارها الطريقة الأكثر أماناً لتجنب إضعاف القوة السعودية.

ومن هنا ارتكزت عقيدة الملك سلمان على إعادة تفعيل دور السعودية في أكثر النقاط صراعاً وحسماً في الشرق الأوسط. مع إيلاء اهتمام خاص لتلك السيناريوهات التي تعتبر ضرورية للتوازن والأمن بين التيارات المختلفة مثل: الحرب في اليمن، وسوريا، التي كانت السعودية تعتبرهما حجر زاوية في إعادة ترتيب النظام الإقليمي العربي أو الوضع في العراق أو التوترات مع قطر وكذا الاهتمام بتطورات الأحداث في مصر والتي راهنت عليها في أحداث تغيير في معادلات القوة في الشرق الأوسط... إلخ، إذ مثلت كل من هذه البيور تهديداً محتملاً للمهيمنة السعودية، أو فرصة جديدة لتوسيع نفوذها في صراع متعدد الأقطاب ومشتت.

وفي هذا السياق يلاحظ أنه وإن كان خلال العقود الماضية تم الاعتراف بالسعودية كلاعب مركزي في المنطقة من خلال استراتيجية إقليمية مدعومة بجوانب أقل قسرية وعسكرة، اقتصر فيها أدوات سياستها الخارجية على استخدام المكافآت المالية؛ القوة الناعمة؛ الوساطة في النزاع؛ ونشر الوهابية، بما في ذلك تقديم الدعم للإسلاميين في المنطقة وخارجها. في إطار تنفيذ استراتيجية شاملة لحماية مصالحها الأمنية، وازنت فيها بين التهديدات والموارد داخل وبين المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، واعتمد فيها بشكل أو آخر على دعم من الحلفاء سواء الإقليميون والدوليون لتنفيذ ذلك - وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية. نجحت على إثرها المملكة في فرض معاييرها بطريقة أقل لفتاً للانتباه ومباشرة، على نظام إقليم حينها غير محدد المعالم لكنه أكثر تنظيمياً من النظام الحالي، مما سهل تطبيق سياسة خارجية هادئة و حذرة. (Heibach, 2021) إلا أنه منذ عام ٢٠١٥، أدخلت عقيدة القيادة الحاكمة تغييرات نوعية وكمية مهمة تتفاوت في كثافتها في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية، إذ لم تعد أي من الخيارات المتاحة للتعامل مع التهديدات مستبعدة ولتجأ معها البلاد بشكل متزايد إلى استخدام القوة العسكرية وسياسات أكثر راديكالية وضغوط دبلوماسية واقتصادية لضبط شؤون الإقليم. خاصة أن سياق البيئة الإقليمية عند وصول الملك سلمان كان قد اختلف أكثر عن سابقه مثل فيه الدور الإيراني القلق الأكبر لها.

ثالثاً: منظومة السياسات والآليات الداعمة للدور الإقليمي السعودي في الشرق الأوسط:

تشير الأدبيات السياسية التي تناقش الكيفية التي تسعى بها الدولة الطموحة لتولي القيادة الإقليمية وتحقيق أهدافها القيادية إلى اتباعها مزيجاً استراتيجياً يجمع بين عناصر الإكراه والإقناع فعندما لا تمتلك الدولة الطموحة من قدرات القوة ما يكفي لتوليها القيادة الإقليمية فإن استراتيجيات القادة الطامحين تميل إلى أن تكون متعددة الجوانب ومرنة فيما يعرف بـ "القوة الذكية" خاصة إذا كان الإقليم الذي تريد الدولة قيادته يتسم بتشتت الديناميكيات السياسية لدوله وتضارب المصالح بينهم وعدم وجود سلطة إقليمية مهيمنة فيه، وهي السمات الهيكلية كما تنطبق هنا على حالة منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الربيع العربي. يعرف أرنست ويلسون "القوة الذكية" على أنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل الدولي بكفاءة عالية". (Wilson, 2008: p 115)

١. دور القوة الناعمة السعودية في دعم الدور الإقليمي لها (السياسات والآليات):

تعتبر السعودية نموذجاً مهماً للدول التي تتمتع بعناصر القوة الناعمة، سواء في صورها التقليدية ممثلة في المكانة الدينية الرائدة لها، أو في النفط بوصف المملكة أكبر

مصدر للنفط في العالم – تم توضيحه، أو على صعيد الدور الإنساني من خلال المساعدات التي تقدمها مملكة الإنسانية لإغاثة ومساندة المنكوبين، والوقوف بجوار شعوب العالم في أوقات الكوارث والأزمات المختلفة. وقد تبنت قيادة المملكة استراتيجية تقوم على تعزيز وتطوير مصادر القوة الناعمة التقليدية هذه، وإضافة عناصر جديدة لتلك القوة تمثلت في قطاعات مستحدثة مثل: السياحة والترفيه، وإطلاق ورعاية مبادرات إقليمية ودولية.

ارتبط هذا التطور الذي تشهده عناصر القوة الناعمة السعودية خلال السنوات القليلة الماضية برؤية المملكة ٢٠٣٠ التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في ٢٥ أبريل ٢٠١٦، لا سيما عبر برامجها الرائدة ومستهدفاتها الطموحة ومشروعاتها العملاقة التي غطت الكثير من المجالات فسعت السعودية إلى تطوير كافة مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال رؤية ٢٠٣٠، والتي ترسم توجهات عامة تسهم في أن تكون المملكة نموذجاً رائداً على كافة المستويات. وفي إطار هذه الرؤية والبدء بمراحلها بما يتوافق مع متطلباتها سيتم إعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة.

يعتبر ولي العهد الأمير محمد أن المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح هي مرتكزات المرحلة القادمة، وفي سبيل تحقيق تلك الرؤى قامت رؤية ٢٠٣٠ على استراتيجية أن الاقتصاد السعودي ما يزال يعاني من غياب تصورات نظرية واختلالات استراتيجية، وبرامج وطنية تقوم على بناء اقتصاد مستقل ويتمتع بنماء مطرد بعيد عن سيطرة النفط وتشكل الرؤية خطوة – كما يتم الترويج لها- جذرية تهدف إلى تغيير اعتماد المملكة على النفط، وتغيير بنية اقتصادها السياسي الأساس الذي يشكل الطريقة التي تتفاعل بها الدولة مع الاقتصاد. فعلى سبيل المثال تستهدف "رؤية السعودية" لتحقيق اقتصاد مزدهر رفع نسبة الصادرات غير النفطية من ١٦% إلى ٥٠% من الناتج المحلي غير النفطي، كما تستهدف الرؤية للوصول إلى أحد المراكز ال ١٠ الأولى في مؤشر التنافسية العالمي... الخ، ليقر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وفق ذلك إطار حوكمة متكامل بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة، ولتحقيق أهداف تلك الرؤية ظهرت الحاجة إلى إطلاق برنامج التحول الوطني على مستوى ٢٤ جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في العام الأول للبرنامج. ومن أهم المشاريع والبرامج التي تقوم عليها الرؤية السعودية ٢٠٣٠: (موقع المنصة الوطنية الموحدة للسعودية؛ موقع رؤية ٢٠٣٠ للسعودية).

- أ. تعمل الرؤية على تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلي أكبر صندوق سيادي على مستوى العالم برأسمال قدره ٢٢ تريليون دولار أمريكي، ويتم استثمار أموال الصندوق في استثمارات أجنبية وداخلية؛ ليكون مصدر دخل رئيس يحل مكان عائدات البترول.
- ب. تسعى الرؤية لزيادة الأماكن المقدسة ورفع القدرة الاستيعابية لأماكن الحج والعمرة، بهدف رفع العدد إلي (٣٠ مليون) في عام (٢٠٣٠ م).
- ج. شركة أرامكو السعودية: تعمل الرؤية على تحويل الشركة إلي عملاق صناعي يعمل في جميع أنحاء العالم وتستثمر في المجالات الصناعية والبتروكيمياوية، والتكرير والنقل.
- د. استثمار واستغلال الموقع الاستراتيجي للسعودية من أجل تطوير التجارة الدولية بين القارات الثلاث، وجعلها قاعدة لوجستية عالمية تصبح من خلال ذلك مركزاً رئيساً للتجارة العالمية.
- هـ. الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص في الاستثمار المباشر وتقديم الخدمات للمواطنين ويكون دور الدولة الإشراف والمراقبة.
- و. تأسيس شركة للصناعات العسكرية السعودية لتلبية طلب المملكة على الأسلحة، لضخامة حجم الأنفاق العسكري الخاص بها. (المرجع السابق)

أشارت الرؤية بشكل عام إلي السياسات التي تنتهجها من أجل المساعدة في تنفيذ مراحلها ومن أهمها التخفيف من الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وتخصيص الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال لاستقطاب أفضل الكفاءات العالمية والاستثمارية القوية، واستقطاب الكفاءات والمواهب العالمية للعمل في تنمية الاقتصاد السعودي تطوير المدن وتطوير منظومة الخدمات الاجتماعية وإعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية بالإضافة إلي تطوير المواهب وبناء الشخصية وتعزيز دور المعلم ورفع تأهيله، وتطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات وبخاصة تقنية النطاق العريض عالي السرعة لزيادة نسبة التغطية في المدن وخارجها وتحسين جودة الاتصال وسيكون ذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص... الخ. (العنزي، ٢٠١٨: ص ٥٥)

وفق ذلك بذلت المملكة جهداً كبيراً لتعزيز بيئة الاستثمار من خلال التشريعات والأنظمة واللوائح التي تسهل على المستثمرين، والمشروعات العملاقة التي تفتح آفاقاً واسعة للعمل مثل مشروع نيوم، وذا لاين، وغيرها من المشروعات، بجانب العمل على تحويل المملكة لقاعدة تضم المراكز الإقليمية للشركات ما يجعلها مركزاً مالياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط، وقد منحت المملكة تراخيص إلي ٤٤ شركة دولية لإنشاء مقرات

إقليمية في الرياض، تشمل شركات متعددة الجنسيات في قطاعات منها التكنولوجيا والأغذية والمشروبات والاستشارات والتشييد. (موقع العربية نت: ٢٠٢١)

ترتبط على ذلك ذكرت الهيئة العامة للإحصاء السعودية (٢٠٢٣) أن الاقتصاد السعودي قد حقق خلال عام ٢٠٢٢م نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٨.٧%، وكان هذا المعدل أعلى معدلات النمو بين دول مجموعة العشرين خلال ذلك العام... إلخ، كما ذكرت الهيئة العامة للإحصاء أن السياسات التي اتخذتها السعودية لدعم الاقتصاد الوطني أسهمت في تنوع مصادره وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق النمو الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بكافته مكوناته خلال عام ٢٠٢٢... إلخ

إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، تولي رؤية ٢٠٣٠ اهتمامًا خاصًا للقوة الثقافية للمملكة باعتبارها قلب العالمين العربي والإسلامي، وتحدد طرقًا لاستخدامها ليس فقط في الشرق الأوسط بل في كل من آسيا، وأفريقيا، وأمريكا. حيث تخطط المملكة لإجراء تطوير واسع النطاق في الثقافة والاستفادة الكاملة من الإمكانيات السياحية للدولة. تتوخى "رؤية ٢٠٣٠" ترميم المعالم الثقافية للعصر الإسلامي وما قبل الإسلام، وإنشاء أكبر وأحدث متحف إسلامي في العالم... إلخ. في الوقت نفسه، تنص الرؤية على علمنة معينة أو حداثة للثقافة من خلال تنظيم الأحداث الدولية، تم بالفعل اتخاذ بعض الخطوات في هذا الاتجاه (على سبيل المثال انظر، جريدة الرياض، ٢٠١٧، عكاظ، ٢٠١٨، فرانس ٢٤، ٢٠١٨)

ولتنفيذ سياسة الدولة المنهجية في مجال الثقافة عام ٢٠١٨، تم إنشاء وزارة الثقافة في السعودية، والتي بدأت عملها في مارس ٢٠١٩. يذكر الموقع الإلكتروني للوزارة أنها تلعب دورًا مركزيًا لـ "رؤية ٢٠٣٠": "وأهم أهدافها "خلق فرص للتبادل الثقافي العالمي من أجل تعزيز مكانة المملكة الدولية". (موقع وزارة الثقافة للمملكة العربية السعودية) وبالتالي، يمكن القول إن الوزارة المنشأة حديثًا يقع على عاتقها مهمة تنظيم عملية انفتاح المملكة على العالم والعكس صحيح... إلخ، وتتجلى الأهمية الخاصة للوزارة في حقيقة أنها كانت برئاسة الأمير بدر بن عبد الله بن محمد بن فرحان آل سعود، المقرب من ولي العهد محمد ابن سلمان. برز الأمير بدر إلى الصدارة بعد شراء ليوناردو دافنشي منقذ العالم لولي العهد في عام ٢٠١٧. وبصفته رئيسًا (سابقًا) للمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق (SRMG)، وهي شركة كانت وفقًا لصحيفة The Guardian، أساس "القوة الناعمة" للمملكة في بريطانيا وكانت تعمل في تحسين سمعة الدولة. وتمتلك (SRMG) الكثير من المنشورات المؤثرة باللغة الإنجليزية، بما في ذلك Arab News والشرق الأوسط وغيرها. جنبًا إلى جنب مع إنشاء وزارة الثقافة، أقامت تعاونًا وثيقًا مع اليونيسكو: ففي عام ٢٠١٩ تم انتخاب البلاد لعضوية لجنة التراث الثقافي

العالمي التابعة للمنظمة لأول مرة. كما أنه في عام ٢٠٢٠، خصص النظام الملكي ٢٥ مليون دولار أمريكي لمشاريع المنظمة للحفاظ على مواقع التراث الثقافي ودعم الاقتصاد الإبداعي. (Konopka & Strykhotskyi, 2020: p105) يمكن أن يؤدي التعاون النشط مع اليونيسكو إلى تحفيز تطوير العلوم السعودية ونشر ثقافة المملكة في جميع أنحاء العالم وعلى رأسها الشرق الأوسط. ولذا يمكن القول إن هذه الدبلوماسية الثقافية تعد واحدة من أكثر الطرق فاعلية لتعزيز "القوة الناعمة" للمملكة.

ليس ذلك وحسب اليوم تستخدم السعودية الدبلوماسية الرياضية كأحد أدوات تعزيز قوتها الناعمة على المستويات الإقليمية والعالمية، وهي جزء من استراتيجية "رؤية ٢٠٣٠". (للمزيد انظر: The Arab Weekly, 2020)

بالتوازي مع هذه السياسات تستمر المملكة بفضل التدفق المستمر للبترو دولارات من تنفيذ مشاريع مساعدات إنسانية أو مالية للدول النامية مثل هذه الأعمال ليست مجرد عمل إنساني وإن كان هو أمر يقدره المجتمع الدولي تقديراً عالياً، بل يمكن أن تهدف أيضاً إلى تحقيق أهداف سياسية أو أمنية أو اقتصادية. كما تعتبر مساعدة السعودية للدول الأفريقية والشرق أوسطية الأقل تطوراً مثلاً على التعاون النشط بين بلدان الجنوب وتعزيز للشراكة الدولية في التنمية التي أكدت عليها أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تقسم الباحثة الصينية "يي لي" المساعدات الدولية للمملكة إلى مساعدات رسمية؛ أي ما يتم تنفيذه مباشرة من قبل الدولة والمُدْرَج في الإحصائيات الدولية، وغير الرسمية، والذي تنفذه الأسرة الحاكمة آل سعود، ومن ثم يكاد يكون من المستحيل تتبعه، على الرغم من أن المؤلف يقترح أنه أكبر من تقرير المصادر الرسمية. وأن نصيب الأسد من المساعدات السعودية يذهب إلى دول آسيا وأفريقيا، على وجه الخصوص، فهي تغطي قطاعات مثل: البنية التحتية والخدمات (بشكل أساس في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية)، وتخفيف عبء الديون، والإنتاج والمساعدات الإنسانية. (4-3: p2019)

على سبيل المثال تتعاون السعودية بنشاط مع الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولديها أيضاً مؤسساتها الخاصة العاملة في الأنشطة الخيرية. وقد بلغ إجمالي ما قدمته المملكة من معونات ومساعدات ميسرة خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٩م) قرابة (١٤٢) مليار دولار وتمثل هذه المساعدات وكم توسط عام (٤%) من الناتج المحلي الإجمالي السعودي، وهي بذلك تتخطى النسبة العالمية المطلوبة (٠.٧%) التي حددتها الأمم المتحدة في جميع مقررات مؤتمراتها الدولية للتعاون الإنمائي الدولي. وقد بلغ إجمالي ما قدمته المملكة من خلال الصندوق السعودي للتنمية خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٩م) حوالي (٦٧.٦) مليار ريال بقصد تمويل (٧١٤) مشروعاً تنموياً وبرنامجاً

اقتصاديا في (٨٣) دولة نامية موزعة على كل من قارتي أفريقيا وآسيا ومناطق أخرى من العالم وهذا يعكس بصورة جلية جهود المملكة في دعم التنمية في الدول النامية من ناحية ودعم العلاقات الاقتصادية بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة من ناحية أخرى. ويلاحظ بهذا الصدد أن النسبة الكبيرة من هذه المساعدات يذهب نصيب الأسد منها إلى الدول العربية والصديقة للمملكة على سبيل المثال حصل على معظمها عام ٢٠١٨ اليمن بحدود (٣٤٧٧) مليون دولار وتلتها مصر في حدود (٦١٥) مليون دولار وكان من بين المتلقين الآخرين البحرين وفلسطين والأردن وعمان... إلخ (للمزيد الهيتي ٢٠٢١؛ موقع التنمية والإغاثة في مملكة الإنسانية للسعودية) وغيرها من المساعدات في هذا السياق، حيث تأتي المساعدات السعودية في الغالب على أساس ثنائي من خلال الصندوق السعودي للتنمية (SFD) ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ومن خلال المؤسسات الإقليمية كالبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك العربي للتنمية الاقتصادية لأفريقيا. ويلاحظ أن الدول التي تساعد السعودية تكون مدرجة في منطقة المصالح الاستراتيجية والأمنية لها؛ لذا فإن توزيع هذه المساعدة يبدو مفهوماً تماماً في سياق دعم دور قائد المنطقة، وخدام الحرمين والمناضل الإقليمي ضد النفوذ الإيراني. (موقع التنمية والإغاثة في مملكة الإنسانية للسعودية).

كما اهتمت السعودية بتكنولوجيا المعلومات خاصة وسائل التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر، لكونها أحد محركات عمليات العولمة اليوم ولما كان لها من دور في تحفيز احتجاجات الربيع العربي فالمملكة لا يمكنها فإن تأخذ في الاعتبار تجربة ما حدث في الدول المجاورة بسبب هذه الوسائل فعلى الرغم من وجود قيود صارمة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في السعودية، إلا أن الدولة تستخدم بنشاط شبكة من المتصيدين على الإنترنت والروبوتات للتأثير على الدول الأخرى؛ حيث تنقسم الدعاية تقليدياً إلى جماهير عربية وغربية. ويعد الفيسبوك منبرا للدعاية بين جمهورها العربي.

خاصة، نظرا لكونها من أكثر الشبكات شعبية بين شبابه. (The Arab Weekly, Op.Cit) في هذه الشبكة الاجتماعية، نشر متصيديو الإنترنت السعوديون رسائل عن وريث العرش محمد بن سلمان، وخطته الإصلاحية المحددة في استراتيجية "رؤية ٢٠٣٠"، ونجاحات القوات المسلحة السعودية خاصة في اليمن. مما شكك في مصداقية انتقاد إعلام الدول المجاورة للسعودية لا سيما إيران وقطر وتركيا وكذا أنشطة منظمة العفو الدولية. (BBC NEWS, 2019).

كما جذبت شبكة التواصل الإجتماعي Twitter، اهتمامًا خاصًا من القيادة السعودية، لأنها خامس أكبر سوق وأكثر من ١٠ ملايين مستخدم سعودي وخامس أكبر سوق لـ Snapchat من ١٥.٦ مليون مستخدم. (BBC NEWS, Ibid) وفي هذا السياق في ٢٠١١ الربيع العربي، اشترى الأمير الوليد بن طلال آل سعود حصة من الشركة وفي غضون سنوات قليلة سيطر على أكثر من ٥٪ من أسهم الشركة، أكثر من مؤسس تويتر. (Truong, 2015) كما قامت المملكة ولمراقبة تصرفات المشاغبين من مواطنيها بتجنيد موظفين في تويتر. (Nakashima, 2019) يمكن للبيانات المأخوذة من مورد الإنترنت Twiplomacy، الذي يحلل نشاط رؤساء الدول في الشبكات الاجتماعية، أن ترصد وتوضح دور شبكة المتصيدين على الإنترنت السعوديين وروبوتات الإنترنت على تويتر؛ حيث وجد باحثو Twiplomacy أنه في عام ٢٠١٨، سجل حساب الملك السعودي أعلى متوسط قيمة لإعادة التغريد أكثر من ١٥٠ ألفًا، بينما كان لدى أقرب منافس لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢٠ ألفًا فقط. لكن في عام ٢٠٢٠ انخفض نشاط أتباع ملك السعودية بشكل ملحوظ فقد تلقت مشاركات الحساب ما معدله ٢٣ ألف إعادة تغريد، وكان أدنى قليلاً من دونالد ترامب أفاد ممثلو الشبكة الاجتماعية عن حجب ٨٨ ألف حساب على صلة بـ "تلاعب الدولة" السعودي، كانت معظم الحسابات باللغة العربية، وتهدف إلي "تعزيز الرسائل المؤيدة للسلطات السعودية". وكان المحتوى الذي باللغة الإنجليزية موجهاً إلي "الجمهور الغربي". (Konopka & Strykhotskyi, Op.Cit:p106) بالإضافة إلي الشبكات الاجتماعية، تمتلك المملكة موردًا إعلاميًا مهمًا تحت تصرفها وهي عرب نيوز الناطق الإعلامي الرئيس للمملكة على الإنترنت، ومنافس لقناة الجزيرة القطرية.

كما تعتبر الوساطة من أهم أدوات "القوة الناعمة" السعودية؛ إذ عملت المملكة – ولا تزال – بحكم ما تمتلك من المقومات الجيوسياسية كوسيط في النزاعات الدولية وتقوم بدور كبير في قضايا المنطقة (seemore, Kamrava, 2013). وتركز المملكة جهودها بشكل رئيس على الصراع العربي الإسرائيلي، والعامل الطائفي في لبنان، والأمن في منطقة الخليج والبرنامج النووي الإيراني والحرب على الإرهاب في المنطقة.

ولتعزيز مواقفها الدولية، تتخذ السعودية خطوات لرفع مكانتها من الوسيط الرئيس في صراعات العالم الإسلامي إلي مرتبة الوسيط العالمي. يتم تسهيل ذلك إلي حد ما من خلال تنشيط السياسة الخارجية الناجمة عن عدم الرضا عن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، والتي تجلت ليس فقط في فتر العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة، ولكن في المقابل أيضًا في تعميق العلاقات مع الكثير من الدول الأفريقية والآسيوية منذ عام ٢٠١٦؛ حيث أدركت السعودية أنها لا يمكنها الاعتماد على علاقات دائمة ومستقرة مع الولايات المتحدة، وبالتالي وجهت السعودية نظرها

شرقاً؛ لتعزيز دورها في التجارة الإقليمية والعالمية وتنمية تعاونها مع الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وروسيا؛ لما لهذه الدول من مكانة رئيسة بين مصادر واردات المملكة.

على سبيل المثال، وفي هذا الإطار استضاف الملك سلمان عقب توليه منصبه مباشرة في شهر مارس ٢٠١٥ الرئيس الكوري الجنوبي بارك غون هي، وتم التوقيع على اتفاقية استراتيجية تقوم بموجبها كوريا الجنوبية بإنشاء محطة نووية في المملكة تبلغ كلفتها ملياري دولار، كما استقبلت المملكة رئيس الوزراء الهندي ناراندرا مودي في شهر أبريل ٢٠١٦، فالمملكة تشكل الدولة الأكثر استضافة للمواطنين الهنود بين دول الخليج، ويقوم العمال الهنود الذين يعملون فيها بتحويل ١١ مليار دولار سنوياً إلى الهند، وتأتي الهند في المرتبة الثالثة بعد الصين والولايات المتحدة في شراء النفط من السعودية. وقد سمح تطور العلاقات مع الهند للمملكة في أوائل عام ٢٠١٩ بتقديم الوساطة في الصراع الهندي الباكستاني، ووعدت الدولتين بالتمويل في شكل استثمارات بمليارات الدولارات مقابل المصالحة والحوار المثمر. (العنزي، ٢٠١٨: ص ٦٤).

٢. دور المقومات العسكرية في تعزيز الدور الإقليمي السعودي (السياسات، والآليات):

أبدت السعودية اهتمامها بالبعد الأمني والدفاعي، في ظل ما تشهده المنطقة العربية من أزمات سياسية تؤثر سلباً على أمنها، فالتجهت السعودية نحو تطمين الجانب الأمني بالعمل على زيادة مشتريات السلاح، فكما تظهر التقديرات المتتالية لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) أن المملكة تحتل مستويات متقدمة في الترتيب العالمي فيما يتعلق بالإنفاق العسكري؛ حيث تعد السعودية - إلى حد بعيد أكبر - منفق عسكري في المنطقة، بإجمالي يقدر بنحو ٦١.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩، و٥٧.٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، بعد أن بلغ الإنفاق العسكري ذروته في عام ٢٠١٥، عندما كانت السعودية ثالث أكبر منفق عسكري في العالم بإجمالي ٨٧.٢ مليار دولار، والذي انخفض بنسبة ٢٨% في عام ٢٠١٦، وارتفع بنسبة ١٥% بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨، لكنه انخفض مرة أخرى في عام ٢٠١٩، بنسبة ١٦%. (Tian, et al.,2020; see more, Da Silva, et al.:2021) كما إن المملكة هي أكبر مستورد فعلي للأسلحة الأجنبية وأنظمة الأمن في العالم في (٢٠١٦-٢٠٢٠)؛ حيث تلقت ١١ في المائة من واردات الأسلحة العالمية. كما من المتوقع أن تظل السعودية من بين أكبر مستوردي الأسلحة في العالم في السنوات الخمس المقبلة. (more, wezeman,kuimova & wezeman ,2021)

ويُعزى كل تلك الزيادة في الإنفاق العسكري للمملكة إلي تلك العوامل الداخلية التي ارتبطت بالاضطرابات التي شهدتها المملكة بعد أحداث الربيع العربي والحاجة إلي زيادة كفاءة الأجهزة الأمنية لحماية النظام، وعوامل إقليمية في مقدمتها التوترات السعودية- الإيرانية بشأن الوضع في سوريا، واليمن، واضطلاع المملكة بدور مهم في تثبيت الوضع الراهن في الدول الخليجية المجاورة لها بتدخلها في مواجهة الحركة الاحتجاجية في البحرين، والأمر نفسه يمكن أن يقال عن التدخل السعودي في اليمن الذي تسبب في مزيد من الإنفاق على شراء الأسلحة وهي الأمور التي دفعت المملكة لتعزيز قدراتها العسكرية التقليدية و بناء الاستراتيجيات الوقائية للتعامل مع تداعيات التنظيمات الارهابية، بالإضافة إلي بحثها عن اكتساب قدرات نووية غير تقليدية؛ لمواجهة التهديدات الصاعدة؛ حيث بات يطرح في الآونة الأخيرة إمكانية حصول المملكة على السلاح النووي بالتعاون مع دولة باكستان التي طالما حظي برنامجه النووي بدعم سعودي منذ تسعينيات القرن الماضي أو كوريا الجنوبية وتسويغ الحصول على هذا السلاح النووي يأتي في إطار مسؤولية المملكة عن أمن الخليج كله واليمن، وحتى مصر، والأردن، وأن ترسانتها العسكرية تعد صمام أمان لهذه الدول في مواجهة الأطماع الإيرانية وبرنامجه النووي.

كما عمدت المملكة إلي تأسيس التحالفات الإقليمية في مواجهة التهديدات وتعتبر سياسة التحالفات الإقليمية مفضلة لدى نخب الحكم في السعودية، ومنها محاولات السعودية المستمرة في بناء التحالف العربي في اليمن، والتحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب، ومحاولة تكوين قوة عربية مشتركة (مكونة من السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر) في مواجهة السياسات المتعلقة بالمحور القطري- التركي، وتعتبر السعودية الدولة البينية بين مختلف الأطراف، فلا يجمعها خصومة مع كل من تركيا والإمارات ومصر.

٣. دور الدبلوماسية العامة للمملكة في التوفيق بين سياسات القوة الناعمة، والعسكرية:

يحدث أن ينتج الاستخدام المتزامن للاستراتيجيات المختلفة التي تتبعها الدول الطامحة للقيادة، أفعالاً تبدو متناقضة مع مبادئها المعلنة تقوض بعضها البعض، مما يؤدي إلي: سلوك غير متماسك في السياسة الخارجية يعرف بالسياسات الخارجية " الغامضة " فتلجأ الدول إلي الاستخدام المنسق للدبلوماسية العامة كأداة مناسبة للتعامل مع التناقضات على المدى القصير أو المتوسط ومن أجل دعم تطلعاتها في السياسة الخارجية. وهو ما قامت به المملكة في إطار تحقيق قيادتها الإقليمية وذلك من خلال:

١. القيادة من خلال الإصلاح: من الصعب استبعاد دور سجل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي جسدها ولي العهد وشهدتها المملكة منذ عام ٢٠١٦ في تعزيز هذه

القيادة فبقدر ما تم استخدام صورة المصلح الشاب لتعزيز شرعيته بين الغالبية الساحقة من الشباب السعودي بقدر ما روج لها خارج المنطقة، وذلك من خلال زيارات الدولة للحلفاء الغربيين الرئيسيين، التي كانت تسبقها عادة حملات علاقات عامة منسقة (Spanier, 2018). فعلى الرغم من الانتقادات المتعلقة بغياب الانفتاح السياسي وسجل المملكة المتعلق بحقوق الإنسان، فإن بعض هذه الإصلاحات كانت تحمل رسالة للأخريين مفادها: أن السعودية لديها القدرة على التغيير والإصلاح، بل ونقله للغير من الدول في المنطقة. لتصور وسائل الإعلام العربية التي تسيطر عليها السعودية أنها "مملكة للإصلاح"، وكان السبب الرئيس وراء ذلك هو أن هذه المبادرات لم تكن تتناول القضايا السعودية فحسب، بل كانت تتناول تحديات كبيرة في الشرق الأوسط بشكل عام (القويعى ٢٠١٨؛ المقرن ٢٠١٨).

فعلى سبيل المثال، تم تصوير التقدم الذي أحرزه ولي العهد في المجال الاقتصادي في إطار "رؤية ٢٠٣٠"، والذي حظي بذكر أكبر بكثير من البرامج الإقليمية المماثلة في وسائل الإعلام، ضمنياً أو صريحاً، كنماذج يحتذى بها للإصلاح الاقتصادي. ليريز بذلك عجز الأنظمة الإقليمية الأخرى منذ أمد طويل عن معالجة اختلافاتها الاقتصادية إذا ما قورن بها (المزروعى ٢٠١٧؛ المنشاوي، ٢٠١٦). علاوة على ذلك، أدت التغطية المكثفة للإصلاحات الاجتماعية، والدينية الأخيرة مثل: الرفع الجزئي للفصل بين الجنسين، وإدخال دور السينما، أو الإعلان عن العودة إلي معتدل خطاب الإسلامي، إلي جعل القيادة السعودية مستساغة من الجمهور الذي كان حتى فترة قريبة ينتقد المملكة. لم يشمل ذلك النساء، والأقليات الدينية فحسب، بل شمل أيضاً الشباب، وبالتالي أجزاء كبيرة من سكان المنطقة. لذلك كان من الممارسات الشائعة في وسائل الإعلام التي تهيمن عليها السعودية تسليط الضوء على الإصلاحات السعودية، وتصوير المملكة على أنها "قوة شبابية" ومناقشة هذه الخصائص على خلفية تحديات إقليمية أوسع (للمزيد العواد ٢٠١٧؛ الرميحي، ٢٠١٧؛ العتيبي ٢٠١٥؛ صالح ٢٠١٧).

٢. القيادة من خلال الحماية: أثبتت الرياض مطالبتها بالقيادة من خلال التعريف بحقيقة دوافع منافسيها الطامعة بالمنطقة والترويج لنفسها على أنها المدافع الوحيد ضد التهديدات المنبثقة عنهم. برز ذلك جلياً من خلال السرديات في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها السعودية والتي استهدفت الشيعة والإخوان المسلمين وأنصارهم - وعلى الأخص إيران، وتركيا (Yaghi, 2017)؛ حيث عملت على تذكير الجمهور العربي بالطبيعة غير العربية للهيمنة الإيرانية أو التركية المحتملة، بما في ذلك ذكريات عن حالات سابقة للحكم غير العربي من قبل العثمانيين أو الصفويين. (Matthiesen, 2015: P 8) على قلب المنطقة العربية. كما نُشرت تعليقات مناظرة من جانب صانعي السياسة رفيعي المستوى مثل وزير الخارجية آنذاك عادل

الجبير، الذي أكد أن خطة الأمير محمد بن سلمان لتحويل السعودية إلى دولة قوية كانت مدفوعة بسعيه لاحتواء إمبراطورية فارسية ناشئة حديثاً (العربية ٢٠١٨)؛ كما فعل ذلك الأمير محمد بن سلمان نفسه، حين أشار علناً إلى المرشد الأعلى الإيراني على خامنئي على أنه "هتلر الشرق الأوسط الجديد". (العربية ٢٠١٧ أ) وحين حذر من "محور الشر الإسلامي" المكون من إيران، وتركيا، والإخوان المسلمين (حسين ٢٠١٨). كانت الرسالة الرئيسية هي أن المملكة هي الحامي الوحيد ضد الشر الإقليمي، وتطرح "رؤيتها للنور" في مواجهة "رؤية الظلام" الإيرانية. (العربية ٢٠١٨).

٣. توضيح الداعمين: يحتاج القادة إلى مؤيدين، ويصنع الداعمون قادة. وبالتالي، عمدت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها السعودية للتأكيد على مكانة المملكة الريادية في التعامل مع القضايا ذات الأهمية الإقليمية والعالمية، وقدمت بالتفصيل عدد واتساع داعميها. أحد الأمثلة على ذلك هو التقارير عن التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب الذي أطلقته السعودية. والذي هو من جانب آخر أداة مفيدة أيضاً لتوضيح الجدية السعودية في مكافحة الإرهاب وإظهار عدد الدول الراغبة في متابعة دعوة الرياض (على سبيل المثال، العربية ٢٠١٧ ب).

ولتسهيل التغطية الإيجابية لما يمكن وصفه بـ "الناطو الإسلامي" الذي تقوده السعودية ولتفادي الانتقادات المتعلقة، بمشاركتها في حرب اليمن، تعاقبت الرياض مع شركة العلاقات العامة الدولية الرائدة "Burson-Marsteller" (Merrill, 2017). في الوقت نفسه كان هناك عدد من الأمثلة الأخرى على سعي الرياض لتوضيح داعميها من المنطقة وخارجها، من خلال تصوير وسائل الإعلام لهذه القيادة في ضوء زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للمملكة في مايو ٢٠١٧ على أنها نشاط دبلوماسي عام مهم، يبرز مكانة الرياض الرائدة أمام جمهور إقليمي وعالمي - ليس فقط لأنها كانت أول رحلة خارجية له على الإطلاق كرئيس ولكن أيضاً لأن ٥٤ من رؤساء الدول الإسلامية قبلوا الدعوة للمشاركة في "القمة العربية الإسلامية الأمريكية" خلال إقامة ترامب. (Heibach, Op.Cit.).

أما فيما يخص الملف القطري وفي إطار وضع المملكة حداً لسياسة الدوحة الخارجية المناوئة واحترام قطر على قبول سلطة الرياض العليا في الشؤون الإقليمية. كان من المهم بالنسبة للسعودية حمل إدارة ترامب على عدم دعم أو على الأقل عدم التدخل في تحرك المملكة ضد الدوحة أمراً بالغ الأهمية. (Heibach, Ibid) فإن كان بدا الحصار الذي فرضته المملكة على الدوحة عبر التحالف العربي يحظى بدعم أمريكي في البداية لكن مع ذلك كانت وزارة الخارجية وأجزاء كبيرة من الكونجرس قلقين بشأن العواقب السلبية لذلك على المصالح الأمريكية، فحاولت الرياض التأثير على الجمهور

الاستراتيجي في أمريكا لتحقيق هذه الغاية بالبناء على بنية تحتية معقدة من العلاقات العامة المحلية والجهات الفاعلة التي تمارس الضغط تعمل نيابة عنها فتم تسجيل أكثر من عشرين شركة ضغط وشركات علاقات عامة لدى وزارة العدل الأمريكية بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب (FARA) للعمل لصالح المملكة في فضح سياسات إيران الإقليمية، وفي تعزيز المشاعر المناهضة لسياسة قطر، خاصة بين صانعي السياسة الأمريكيين. (Luck,2016).

في هذا السياق، لعبت لجنة العلاقات الخارجية السعودية الأمريكية (SAPRAC)، وهي منظمة مؤيدة للسعودية، مسجلة في عام ٢٠١٧ كوكيل أجنبي معروفة للجمهور دوراً مهماً في يوليو ٢٠١٧ حينما أطلقت إعلانات تلفزيونية مناهضة لقطر، كما أسست موقعاً إلكترونيًا يسمى (The Qatar Insider)، يعمل كمنشرة إخبارية؛ لتقلل من شأن الحكومة القطرية وسياساتها وتقديم الرياض في الخلاف القطري بشكل إيجابي أمام الصحفيين الأمريكيين ومراكز الفكر وصناع السياسات، كما تعاقدت سابراك - مع Podesta Group، وهي شركة ضغط وعلاقات عامة مقرها واشنطن؛ للتركيز حصرياً على قطر، ومناهضة سياستها... الخ (Heibach, Op.Cit).

وفيما يخص عاصفة الحزم التي قادتها السعودية في اليمن ٢٥ مارس ٢٠١٥ التي سعت في جانب منها تأكيد مكانتها الإقليمية، وخذلتها قدراتها العسكرية مع الوقت، وبصورة أصبحت تهدد صورتها كقائد إقليمي اعتمدت المملكة محلياً وإقليمياً على منافذها الإعلامية للحفاظ على الدعم الشعبي، كما سعت على المستوى العالمي لدعم تفسيرها ووجهة نظرها الخاصة بالحرب، وذلك عبر تكتيكات الدبلوماسية العامة المختلفة، ومنها: "تكتيك الانسحاب"؛ حيث حاولت المملكة على سبيل المثال إبقاء اليمن خارج عناوين الأخبار الدولية من خلال تقييد الوصول إلي ١٢ صحفياً مستقلاً... إلخ وكانت النتيجة فعالة؛ حيث قللت من التغطية بالنسبة إلي تغطية الحرب في سوريا على سبيل المثال. (Nichols,2017)

كذلك حاولت المملكة تخفيف المسؤولية عن الأزمة الإنسانية التي حدثت باليمن جراء الحرب، بتسليط الضوء على مساعداتها لليمن، و من خلال التعاون مع وكالات الإغاثة الدولية المرموقة. (McVeigh & Summers,2018) كما تعاقدت المملكة مع شركات العلاقات العامة لتشكيل الرواية السعودية بخصوص الحرب للتداول في أمريكا، فتم تكليف "Qorvis MSL GROUP" و "Brownstein Hyatt Farber Schreck" و"LLP" بالترويج لقراءة الرياض الرسمية للحرب أمام أعضاء الكونجرس والجمهور الأمريكي الأوسع، بالتركيز على "العدوان الإيراني" وتقديم المعلومات بشأن "المساعدات الإنسانية السعودية للشعب اليمني" أو الجهود المتعلقة بـ "الحد من الخسائر

في صفوف المدنيين". ولأنه من المستحيل قياس مدى تأثير هذه الحملة على صنع القرار الأمريكي أو التغطية الإعلامية لكن يمكن أن يذكر مع ذلك أن الصراع تم تأطيره في الغالب على أنه حرب بالوكالة في وسائل الإعلام، وأن "أنشطة إيران الشريرة في [...] اليمن" قد استشهد بها ترامب في جملة أمور؛ لتبرير إنهاء الاتفاق النووي الإيراني في مايو ٢٠١٨. (Heibach, Op.Cit).

الخاتمة:

تنطلق السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، من عدة أهداف استراتيجية كبرى، يأتي على رأسها، تعزيز موقع المملكة خليجياً وعربياً وإقليمياً وإسلامياً ودولياً، وتأكيد مكانتها الروحية ورسالتها التاريخية، ومواكبة التساؤلات التي تطرحها الحتمية الجغرافية والضرورات الجيوسياسية، بما تنطوي عليه من تحديات للأمن الوطني، وبما تُمليه عليها من ضرورة تفعيل دور المملكة على المسرح الإقليمي والدولي؛ تحقيقاً لمصالحها الاستراتيجية.

وتعد إعادة هندسة محاور السياسة الخارجية السعودي وأهدافها وأدواتها الاستراتيجية أهم عناوين الفترة المنصرمة من عهد الملك سلمان؛ استجابة للتغيرات الإقليمية والدولية، وردا على الاضطرابات والتحولات العميقة في الخريطة العربية، وما يحيط بها من تقلبات سريعة ومتلاحقة، في ظل متغيرات أوسع، وصراعات قوى دولية على المنطقة.

وعلى الرغم من اختلاف اللحظة التاريخية الحالية، وطبيعتها، وظروفها ومتغيراتها المتلاحقة، لا يمكن عزل عملية إعادة هندسة السياسة الخارجية السعودية، عن الثوابت التي قامت عليها السياسة الخارجية للمملكة، لكن مع تقدير طبيعة اللحظة ومتغيراتها، وخصوصيتها، وما تقتضيه من أدوات وآليات متميزة، وقد تكون مختلفة.

ويمكن القول، إن التوجهات الخارجية السعودية، منذ صعود الملك سلمان إلى سدة الحكم وتوليئه مقاليد القيادة، تتسم بالحضور القوي في مجالاتها الحيوية، خليجياً، وعربياً، وإقليمياً، وإسلامياً، ودولياً. وأن القوة السعودية لم تعد تقتصر على الثروة المالية فما يجري على الساحتين الإقليمية والدولية، جعل هذه القوة تتجاوز تلك الحدود، لتمتد إلى توظيف القوة العسكرية والدبلوماسية. وتتخلى السعودية عن هدونها الدبلوماسية المعهود، وأصبحت تتبنى سياسة خارجية نشطة؛ حيث باتت تقترح المبادرات، وتشكل التحالفات، في إطار رؤية واضحة لأمنها الوطني.

وإن إعادة هندسة ركائز السياسة الخارجية السعودية ومنطلقاتها، لم يتم بمعزل عن رؤية استراتيجية واسعة تهدف إلى تقوية المجال العام للعلاقات السعودية الدولية؛ بحيث

يشمل كافة القوى الكبرى، ويتضمن ذلك إقامة علاقات متوازنة بين هذه القوى، وتعزيز تعاونها معها في كافة المجالات، إضافة إلى ترسيخ شراكات المملكة الاستراتيجية، وتوطيد علاقاتها بالقوى العملاقة اقتصادياً، وترسيخ علاقاتها الاستراتيجية بالقوى الصاعدة والناشئة في العالم، إضافة إلى تعزيز علاقات المملكة بحلفائها في المعسكر الإسلامي، وفي المعسكر العربي، الأمر الذي يعكس قدرة أكبر للمملكة على الحركة السياسية والدبلوماسية في كافة الاتجاهات، وعلى كافة المحاور؛ تأكيداً لموقعها، وحفاظاً على مصالحها، وحمايةً لأمنها الوطني.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

إسماعيل محمد صادق (٢٠١٠) دور المملكة العربية السعودية في العالم الإسلامي دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة.

الجحيشي فراس محمد (٢٠١٥) التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة الأكاديميون للنشر والتوزيع الأردن.

شتاينبرغ غيدو (٢٠١٣): علماء الدين الوهابيون والوهابيون والدولة السعودية (من العام ١٧٤٥ إلى يومنا هذا) في بول إرتس وغيرد نونمان (تحرير) المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

شديد وائل (٢٠٢٠) الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق سلسلة الإدارة التطبيقية ط١.

نونمان غيرد وآخرون (٢٠١٣): محددات السياسة الخارجية وأنماطها في بول إرتس وغيرد نونمان (تحرير) المملكة العربية السعودية في الميزان: الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

ب. الدوريات:

زرنيزأمال (٢٠١٨). التحول في السياسة الخارجية السعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط: نحو إعادة التوضع الإقليمي. مجلة العلوم السياسية والقانون (٩) ١١٤-١٣٤.

الزهراني يحيي بن مفرح. (٢٠١٦). دور المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب الجديد. مجلة دراسات ٣ (١) ١٢٧-١٤٣.

الزبيدي مفيد (٢٠١٥): محاولات الإصلاح السياسي في السعودية مركز دراسات الوحدة العربية ٣٨ (٤٣٥) ٤٢-٦٠.

شريف رافع (٢٠١٨). تحديات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز. مجلة الدراسات الإقليمية ٢ (١) ٩٧-١١٨.

عبد السلام محمد وآخرون (٢٠٠٦). إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية دراسة للمعهد الملكي للشؤون الدولية. المركز الدولي للدراسات المستقبلية (٢٤).

العزى محمد بن حمود (٢٠١٨). توظيف الرؤية السعودية (٢٠٣٠) في تعزيز مقومات القوة في السياسة الخارجية السعودية على المستوى الإقليمي (٢٠١٦-٢٠٣). مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات ٨ (٤) ٤٨-٦٨.

كيالي، ماجد (٢٠١٦). التوتر السعودي الإيراني وتداعياته على القضايا الإقليمية الساخنة. مجلة شؤون عربية. (١٦٥) ٣٣-٤١.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (٢٠١٣): السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية: استمرار أم تغير؟ وحدة الفكر السياسي المعاصر عدد نوفمبر.

ميسوم إلياس (٢٠١٩). تحليل الصراع الإيراني- السعودي من منظور الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي. مجلة جامعة محمد خضير بسكرة ١٤ (٢)، ١٨٩-٢١٠.

نجم، أحمد مشعان (٢٠٢٠). البيئة الإقليمية في المدرك الاستراتيجي الإيراني وعلاقتها بمعيار القوة. مجلة جامعة الأنبار للعلوم السياسية (١)، ٥٠٣-٥٣٩.

ج. الرسائل العلمية:

صادق بدر الدين مازن (٢٠٢٢). محددات السياسة الخارجية السعودية في عهد الأمير محمد بن سلمان. رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا.

عبد الرحمن بورحلة و فاطنة تونسي (٢٠١٥). الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية دراسة حالة: اليمن ٢٠١١-٢٠١٥. رسالة ماجستير جامعة أمحمد بوقرة كلية الحقوق.

د. التقارير:

منقرة عبد المجيد سعود (٢٠١٩). صراع النماذج في الشرق الأوسط: السعودية وإيران. تقرير خاص مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

٥. الدراسات:

الحاج سعيد (٢٠١٦). حدود التغيير في السياسة الخارجية السعودية. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية .

المولد فرج (١٩٨٦). الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية. وزارة الخارجية: معهد الدراسات الدبلوماسية.

نوار إبراهيم (٢٠١٥). محدّدات التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي: مصادر القوة وثقوب العجز. المركز العربي للبحوث والدراسات.

و. مواقع الإنترنت:

التنمية والإغاثة في مملكة الإنسانية (٢٠٢٣): منصة المساعدات السعودية في ٢٥/٦/٢٠٢٣ على <https://2u.pw/Mznrm>

جريدة الرياض (٢٠١٧): مبادرة مستقبل الاستثمار تم الاقتباس في ٣/٤/٢٠٢٠ متاح على: <https://web.archive.org/web/20171101071658/http://www.alriyadh.com/1632902>

حسين عماد (٢٠١٨): محمد بن سلمان لرؤساء تحرير الصحف المصرية: تركيا وإيران والمتطرفين «محور الشر الجديد» في ٧/٤/٢٠٢٠ متاح على: <https://shorturl.at/eiU26>

الرميحي محمد (٢٠١٧): قوة الإقناع تتفوق على قوة الإغواء جريدة العرب الدولية: الشرق الأوسط تم الاقتباس ٣/٩/٢٠١٩ متاح: <https://shorturl.at/oDGIM>
سلامة معتز (٢٠١٦): إعادة صياغة الدور السعودي إقليمياً تم الاقتباس في ٥/٨/٢٠١٩ متاح على <https://shorturl.at/vHOS0>

سماحة مروة (٢٠٢٢): التحولات في أدوات السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط تم الاقتباس في ١٣/١٠/٢٠٢٢ متاح على: <https://shorturl.at/dpuvC>
صالح حنا (٢٠١٧): هل من مجال للمقارنة؟ جريدة العرب الدولية: الشرق الأوسط في ٣/١/٢٠٢٠ متاح: <https://shorturl.at/joGJQ>

العتيبي عبدالله (٢٠١٥): السعودية الجديدة. السعودية السعيدة جريدة العرب الدولية: الشرق الأوسط تم الاقتباس في ٣/٩/٢٠١٩ متاح: <https://shorturl.at/szAEP>

- العربية (٢٠١٧): محمد بن سلمان: مرشد إيران هتلر جديد في الشرق الأوسط
في ٢٠٢٠/٤/٦ متاح على: <https://shorturl.at/goA19>
- العربية (٢٠١٧): التحالف الإسلامي. تصميم على اجتثاث الإرهاب
في ٢٠٢٠/٤/٦ متاح على: <https://shorturl.at/qxCHY>
- العربية (٢٠١٨): الجبير: محمد بن سلمان يريد تحويل السعودية إلي دولة قوية
في ٢٠٢٠/٤/٥ متاح على: <https://shorturl.at/fjlxT>
- العربية نت (٢٠٢١): السعودية تمنح تراخيص إلي ٤٤ شركة دولية لنقل مقراتها
الإقليمية للرياض تم الاقتباس في ٢٠٢١/١١/٢٨ متاح على:
<https://shorturl.at/mnvMZ>
- عكاظ (٢٠١٨): «معهد مسك» يستحضر الموروث المحلي أمام ٦٠ دولة:
السعودية تشارك لأول مرة في «بينالي البندقية» تم الاقتباس في ٢٠١٩/٧/٥ متاح على:
<https://shorturl.at/yDHPW>
- العواد متعب (٢٠١٧): الدولة السعودية الجديدة.. قوة شابة.. ورؤية اقتصادية
مستتيرة، عكاظ تم لإقتباس في ٢٠١٩/٨/٢٧ متاح على: <https://shorturl.at/exzCR>
- عوض علي جلال (٢٠١١): تحليل أولى للدور التركي في ظل الثورات العربية
الاقتباس في ٢٠١٩/٦/٣ متاح على: <http://www.siyassa.org.eg/News/1760.aspx>
- فرانس ٢٤ (٢٠١٨): ٦٤ مليار دولار.. لقطاع الترفيه خلال السنوات العشر
المقبلة في السعودية تم الاقتباس في ٢٠١٩/٧/٨ متاح على:
<https://shorturl.at/CIMT0>
- القويعي, سعد بن عبدالقادر (٢٠١٨): السعودية.. قوة إقليمية صاعدة الجزيرة، تم
الاقتباس في ٢٠١٩/٨/٨ متاح على: <https://shorturl.at/szLVY>
- المقرن سمر (٢٠١٨): شعور بالامتنان.. للمجدد محمد بن سلمان الجزيرة تم
الاقتباس في ٢٠١٩/٨/٢٧ متاح على: <https://shorturl.at/azCFQ>
- المنصة الوطنية الموحدة (د.ب): اقتصاد متنام في ٢٠٢٣/٦/٢٥ متاح على:
<https://2u.pw/c3zHUIq>
- موقع وزارة الثقافة السعودية متاح على: <https://shorturl.at/npsMR>

الهيئي نوزاد عبد الرحمن (٢٠٢١): ١٤٢ مليار دولار منحها السعودية مساعدات إنمائية ومعونات لمختلف دول العالم آراء حول الخليج تم اقتباس في ٢٠١٩/٧/١٥ متاح على: <https://shorturl.at/sL013>

الهيئة العامة للإحصاء السعودية (٢٠٢٣): الاقتصاد السعودي يتجاوز تقديرات المنظمات الدولية ويحقق أعلى نمو بين دول G20 بنسبة ٨.٧% خلال عام ٢٠٢٢م تم الاقتباس في ٢٠٢٣/٤/١٠ متاح على: <https://www.stats.gov.sa/ar/news/457>
المراجع باللغة الأجنبية:

A- Periodicals:

Ennis, C. A., & Momani, B. (2013). Shaping the Middle East in the Midst of the Arab Uprisings: Turkish and Saudi foreign policy strategies. *Third World Quarterly*, 34(6), 1127-1144.

Gallarotti.G& Al-Filali.I.(2012). Saudi Arabia's Soft Power. Presentation International Studies. 49(3&4).

Kamrava, M. (2013). Mediation and Saudi foreign policy. *Orbis*, 57(1), 152-170.

Li, Y. (2019). Saudi Arabia's economic diplomacy through foreign aid: dynamics, objectives and mode. *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, 13(1), 110-122.

Wilson III, E. J. (2008). Hard power, soft power, smart power. The annals of the American academy of Political and Social Science, 616(1), 110-124.

Yaghi, M. (2017). Media and sectarianism in the Middle East: Saudi hegemony over Pan-Arab media. *International Journal of Media & Cultural Politics*, 13(1-2), 39-56.

B-STUDIES:

del Miño, P. G., & Martínez, D. H.(2019). The salman doctrine in Saudi Arabia's foreign policy: objectives and the USE of military forces.

Brazilian Journal of Strategy & International Relations Revista Brasileira de Estratégia e Relações Internacionais, 106

Heibach, J. (2021). Public diplomacy and regional leadership struggles: the case of Saudi Arabia. *International Politics*, 1-23.

Hernández Martínez, D. (2019). La política exterior de Arabia Saudí en Oriente Medio tras la primavera árabe. *Objetivos y estrategias regionales (2011-2016)*.

Hippler, J. (2013). Change in the middle east—between democratization and civil war: a short introduction. (Peaceful change and violent conflict—the transformation of the middle east and western-muslim relations; 1).

Konopka, H., & Strykhotskyi, T. (2020) “Soft Power” in the foreign policy of the Kingdom of Saudi Arabia.

Matthiesen, T. (2015). The domestic sources of Saudi foreign policy: Islamists and the state in the wake of the Arab Uprisings. Brookings Institution.

C-REPORTS

Da Silva, D. L., Tian, N., & Marksteiner, A. (2021). Trends in world military expenditure, 2020. SIPRI.

Tian, N., Kuimova, A., Da Silva, D. L., Wezeman, P. D., & Wezeman, S. T. (2020). Trends in World Military Expenditure, 2019. SIPRI.

Wezeman, P. D., Kuimova, A., & Wezeman, S. T. (2021). Trends In International Arms Transfers, 2020. SIPRI.

D-INTERNET Websites:

BBC NEWS(2019): Facebook bans "Saudi Arabia-linked propaganda accounts" ,available at: <https://shorturl.at/ehk01>

- Goldberg,J(2018, APR 2), Saudi Crown Prince: Iran's SupremeLeader "Makes Hitler Look Good", Available online at: <https://shorturl.at/jmsCY>
- Luck,T.(2016,8 Feb). To counter Iranian rival, Saudi Arabia steps up Washington lobbying. Christian Science Monitor,available at: <https://shorturl.at/druUW>
- McVeigh,K &Summers,H.(2018,9 Mar). 'A national disgrace': fury over £100m aid deal between UK and Saudi Arabia. Guardian News,available at: <https://shorturl.at/AJPU3>
- Merrill,J.(2017, 26 Apr). Saudis hire world's biggest PR firm to push "Muslim Nato".Middle East Eye,available at": <https://www.middleeasteye.net/news/saudis-hire-worlds-biggest-pr-firm-push-muslim-nato>
- Nakashima,E(2019,6 Nov): Former Twitter employees charged with spying for Saudi Arabia by digging into the accounts of kingdom critics ,available at: <https://shorturl.at/citH2>
- Nichols,M.3(2017,19JUL). U.N. says world needs to know about Yemen, journalists need access.REUTERS,available at: <https://shorturl.at/hNOX6>
- Spanier,G.(2018,6Mar). Saudi crown prince launches ad blitz to promote London visit. Campaign,available at: <https://shorturl.at/FLMRV>
- The Arab Weekly(2020): Social media use by youth is rising across the Middle East,available at <https://shorturl.at/foGI3>
- Truong,A.(2015,7OCT): This Saudi prince now owns more of Twitter than Jack Dorsey does,available at: <https://shorturl.at/vEHNW>
- World Bank website. GDP (current US\$) - Saudi Arabia. available at: <https://2u.pw/KjUy0YI>